أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية
(دراسة تطبيقية
على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)*

د. رزان حسين شهيد**

أ. ضحى محمد العيسى***

*تاريخ الاستلام: 2017/12/20م، تاريخ القبول: 2018/3/4م.

** أستاذ مساعد / جامعة حلب/ سوريا.

*** طالبة ماجستير/ جامعة حلب/ سوريا.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، واختبار مدى تمتع التقارير المنشورة للشركات المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالجودة، من خلال مدى ممارسة هذه الشركات لإدارة الأرباح، ومن ثم اختبار تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية. وقد جرى تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (12) مصرفاً مدرجاً في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية عن الفترة من (2009 – 2015)، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على إعداد مؤشر لحوكمة الشركات يتضمن البنود الأساسية لقواعد الحوكمة المطبقة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالاعتماد على القرار الوزاري السوري/31/ لعام (2008) الذي يتضمن نظام ممارسة الإدارة السليمة في الشركات واشتمل المؤشر على (8) قواعد، كل قاعدة تضم عدداً من البنود الفرعية، كما واستُخدِمَ نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح في المصارف عينة الدراسة والتي تستخدم للدلالة على جودة التقارير. ومن ثم اختبرت تأثير الحوكمة في جودة التقارير المالية باستخدام أسلوب تحليل الانحدار، وقد توصلت الدراسة إلى وجود التزام بتطبيق قواعد الحوكمة بنسبة 80 % وأن الشركات تتمتع بجودة تقارير منخفضة بنسبة 42 %. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للحوكمة في جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، جودة التقارير المالية

The impact of corporate governance on the quality of financial reporting

(An applied study on the Syrian Securities and Exchange Commission)

Abstract:

This study aims to measuring the level of compliance with the application of the rules of corporate governance in the Syrian Securities and Exchange Commission and testing the extent to which the published reports of the companies listed in the Syrian Securities and Exchange Commission enjoy quality through the extent of their practice to manage profits. Quality of financial reporting. The study was applied to a sample of (12) banks listed in the Syrian Securities and Exchange Commission for the period (2009 - 2015). In order to achieve the objectives of the study, the researcher adopted the preparation of acorporate governance index that includes the basic provisions of the applicable rules of governance in the Securities and Exchange Commission (8) base of each rule containing a number of sub-items. The researcher also used the modified Jones model to measure profit management in banks. The sample of the study, which is used to denote On the quality of the Reports. Thus, the impact of governance on the quality of financial reports was tested using regression analysis. The study found a commitment to apply the rules of governance by 80% The study found a statistically significant impact of governance on the quality of financial reports.

***Keywords**: Corporate Governance, Quality of Financial Reporting*

المقدمة:

تعدّ الحوكمة من الموضوعات الحديثة المهمة، التي لاقت انتشاراً واسعاً في منظمات الأعمال، خصوصا في العقد الأخير، ويعزى ذلك إلى كثرة الانهيارات والأزمات المالية التي حدثت مؤخراً كما في حالة شركة Enron وشركة WorldCom وغيرهما، إضافة إلى ما حصل مؤخراً من أزمة مالية عالمية قادت العالم إلى حالة ركود اقتصادي، فألقت بظلالها ليس على عمليات الاستثمار، والمستثمرين فحسب بل على نمط حياة الشخص الاعتيادي.

إن المتتبع لما حدث من انهيارات مالية، في الآونة الأخيرة يدرك بأن ذلك كان حصيلة لخلل إداري ناجم عن قصور في التخطيط والتنظيم والرقابة والإشراف على كافة الأمور المتعلقة في الشركة، وعلى وجه الخصوص الأمور المالية، إذ يتمثل هذا الخلل في نقص شفافية المعلومات المحاسبية، وعدم الالتزام بتطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية السليمة، لذا جاءت الحوكمة بنموذجها المتجدد خلال العقد الأخير لتضيف مزيداً من الشفافية في الإدارة وتنظيم العلاقة بين أطراف الشركة، وكذلك لتضيف مزيداً من الثقة إلى المعلومات الواردة في التقارير المالية التي تنشرها هذه الشركات لتحقق قدراً عالياً من الجودة في هذه التقارير. (إسماعيل، 2010،ص2)

مشكلة الدراسة:

أدى تعقد بيئة الأعمال، وتزايد حدة المنافسة واتساع نطاقها، وضعف الشفافية والرقابة، إلى حدوث عدة انهيارات مالية في الآونة الأخيرة، ما أدى إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح فيها، وبصفة خاصة المستثمرين الحاليين، كما أدى إلى فقدان ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية لهذه الوحدات.

إذ كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج والحل المتكامل والفعال لكل هذه الأخطاء، لضمان قيام الإدارة بعملها بشكل سليم، باعتبار أن الإدارة هي المسؤولة عن جودة التقارير المالية بالشكل الذي يلبي احتياجات جميع المستخدمين لهذه التقارير. لذا تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية مساهمة حوكمة الشركات بأبعادها المختلفة في بث الثقة في إدارة المنشأة التي تقوم بإعداد التقارير المالية والذي سينعكس بدوره على جودة هذه التقارير. **وتأتي هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الآتي:**

◄ هل تطبق المصارف المدرجة في هيئة الأسواق والأوراق

المالية السورية قواعد الحوكمة؟

◄ هل تتمتع التقارير المنشورة للمصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالجودة؟

◄ هل هناك أثر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية للمصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من حيث أن الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة سوف يحقق المزيد من الشفافية والجودة في المعلومات الواردة في التقارير المالية وتوفيرها للمستخدمين بالوقت المناسب حتى يتمكنوا من الاستفادة من هذه المعلومات بالشكل الأمثل. كما وتسهم هذه الدراسة في إبراز الدور المهم والملائم لتشجيع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة في هيئة الأوراق المالية وبخاصة أن هذا السوق يعتبر علامة هامة لتطوير وإنعاش الاقتصاد السوري ما يتطلب توفر الثقة والإفصاح لكل من المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية، ما يحقق الكثير من الميزات التي تعود على الشركات من ناحية وعلى الاقتصاد بشكل عام.

أهداف الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في قياس أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية المنشورة لعينة من المصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية **ولتحقيق هذا الهدف لابد من تحقيق الأهداف الفرعية التالية**:

1. قياس مستوى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات للمصارف المدرجة في هيئة الأوراق المالية.
2. قياس مدى ممارسة المصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإدارة الأرباح للحكم على جودة التقارير المالية المتعلقة بها.
3. معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة في جودة التقارير المالية وذلك لتعزيز الثقة في التقارير التي تصدرها الشركات المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمنية**: تغطي الدراسة الفترة من عام (2009) حتى عام (2015).
2. **الحدود المكانية**: اقتصرت الدراسة على (12) مصرفاً مدرج في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
3. **الحدود الموضوعية**: تناولت الدراسة تأثير حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية فقط دون أخذ العوامل الأخرى المؤثرة في جودة التقارير المالية.

الدراسات السابقة:

دراسة **(إسماعيل: 2010)**:

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمبادئ الحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية وعلاقتهما ببعضهما، وببعض المفاهيم الأخرى المتمثلة في جودة الأرباح وكفاءة السوق المالي، وإلى اختبار مدى وجود علاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية عن طريق القياس الكمي لمتغيرات الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة جرى اختبار بيانات 30 شركة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في القطاعين المصرفي والصناعي خلال الفترة (2006 ـ 2008)، وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذين في مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية، أما الجوانب الأخرى المتعلقة بالحاكمية المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة بينها وبين جودة التقارير المالية.

دراسة **(إبراهيم: 2011)**:

هزت الفضائح المالية التي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والبنوك الكبرى على مستوى العالم، ثقة المساهمين والمودعين ورجال الأعمال، وأخذت قضية البحث عن سبل ووسائل للرقابة على أعمال تلك الشركات والبنوك، تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية الدولية من أجل الحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين، لضمان قيام المؤسسات المالية والاقتصادية بدورها، بعيداً عن الفساد المالي والإداري. ما أدى في الآونة الأخيرة إلى ظهور ما يعرف بالحوكمة . ويهدف البحث لدراسة دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية، وقد جرى ذلك من خلال استبانة أجابت عنها عينة من المشاركين في سوق دمشق للأوراق المالية. واستخدام البرنامج الاحصائي (spss) في تحليل البيانات.

دراسة **(أبو حمام: 2009)**:

تناولت هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر تطبيق قواعد الحوكمة في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم دراسة الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية ؛ إذ جرى جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، واستُخدِمَ برنامج التحليل الإحصائي (spss) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها.

دراسة **(عبدالله: 2016)**:

تناولت الدراسة لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها في جودة التقارير المالية. إذ هدفت الدراسة إلى توضيح المفاهيم النظرية للجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات بشكل عام ودورها في جودة التقارير المالية. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والوصفي، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أن لجان المراجعة تعمل على ضمان الإفصاح

والشمولية في القوائم المالية، وتعمل على التناسق في توافر المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة وذلك لزيادة فعالية الرقابة على تصرفات الإدارة، ولجان المراجعة تساعد مجالس الإدارة في النهوض بمسؤولياتها القانونية تجاه الشركة.

دراسة: **(kali :2011)**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية لعينة من الشركات التونسية المدرجة في بورصة تونس خلال الفترة (1997 ـ 2007). وجرى قياس الحوكمة من خلال مجلس الإدارة وتركيبة الملكية للشركات المدرجة في البورصة التونسية. وأظهرت النتائج أن آليات حوكمة الشركات (الملكية الأجنبية، الملكية العائلية، ملكية أصحاب الحصص الكبيرة) تخفض من جودة التقارير المالية، أما آلية الحوكمة المتمثلة بالملكية الحكومية مترتبط بشكل إيجابي بجودة التقارير المالية.

دراسة **(Miko:2015):**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير قانون حوكمة الشركات في نيجيريا؛ إذ جرى استبدال قانون حوكمة الشركات الذي تم إدخاله في عام (2003) بقانون آخر في عام (2011).تقوم هذه الدراسة على دراسة فترتين وهما(2010ـ2011) وهي فترة ما قيل القانون الجديد وفترة (2012ـ 2013) وهي فترة ما بعد القانون الجديد لعينة من الشركات الصناعية في نيجيريا. وخلصت الدراسة إلى أن آليات حوكمة الشركات شجعت على ممارسة إدارة الأرباح في الفترة (2010ـ2011) وهي فترة ما قبل القانون الجديد. بينما فترة ما بعد القانون قللت من ممارسة إدارة الأرباح.

دراسة: **(Chalaki:2012):**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة(2003ـ2011) واستخدمت هذه الدراسة نموذج (McNichols, 2002) ونموذجي (Collins and Kothari, 1989) لقياس جودة التقارير المالية وتم قياس الحوكمة من خلال (الملكية المؤسسية، تركز الملكية، استقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة).

وأظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، بالإضافة إلى ذلك لم يتم العثور على أي علاقة ذي دلالة إحصائية بين (حجم التدقيق، حجم الشركة، عمر الشركة) وجودة التقارير المالية.

دراسة **(Akeju:2017):**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في نيجيريا، وأجري هذا البحث باستخدام عينة من (40) شركة مدرجة في بورصة نيجيريا للفترة (2006ـ 2015)، وجرى قياس حوكمة الشركات من خلال (خصائص مجلس الإدارة، لجان المراجعة، استقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة).وأظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى وجود علاقة معنوية (F=3.641) بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية عند مستوى(0.05).

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

شكلت الدراسات السابقة نقطة البداية بالنسبة للباحثة والمرتكز الذي ستعتمد عليه في تكوين الإطار النظري للبحث، كما ستستفيد من تلك الدراسات عند إعداد الدراسة التطبيقية، إلا أنه ومن ناحية أخرى تميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بما يلي:

- اختلاف البيئة الاقتصادية؛ إذ ركزت على قياس الحوكمة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والتي تختلف بالأنظمة والتشريعات عن الأسواق المالية الأخرى.
- أعدت الباحثة مؤشر لقياس مستوى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة، حيث غطى هذا المؤشر معظم قواعد الحوكمة ولم يقتصر على قاعدة أو اثنين مما يعطي نتائج أكثر دقة وموضوعية.

أولاً: الإطار النظري:

مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات:

توصف حوكمة الشركات (CORPORATGOVERNANCE) بأنها الإطار الذي من خلاله يتم متابعة ورقابة الشركات، أي وضع أهداف الشركة ومراقبة أدائها في ضوء تلك الأهداف. وتساعد جودة الحوكمة على توفير الحافز للمجلس والإدارة على تواصل الأهداف التي هي محل اهتمامات الشركة وحملة أسهمها. بمعنى آخر، إن حوكمة الشركات توصف طبيعة العلاقات بين إدارة الشركة، مجلسها، وحملة أسهمها وأصحاب المصالح الآخرين. أي إنها العملية التي من خلالها يقوم المديرون والمراجعون بمسؤولياتهم تجاه حملة الأسهم والنطاق الأكبر من أصحاب المصالح في الشركة. (عفيفي، 2008، ص 435)

ويعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة وشريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب وحماية للأمانات والبضاعة التي في عهدته وإيصالها لأصحابها ودفاعه عنها ضد القراصنة وضد الأخطار التي تتعرض لها في أثناء الإبحار، فإذا وصل إلى ميناء الوصول ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالماً أطلق على هذا الربان Good Governer والتي تعني المتحوكم الجيد، كما أنه لا يوجد ترجمة عربية تنطبق تماماً للى كلمة الحوكمة كما جاء بمعناها باللغة الانجليزية Gover-nance، مما دفع بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا إلى استخدام نفس المصطلح الانجليزي مع تغيير في طريقة لفظها ونطقها، إلا أنه في عام (2003) أصدر مجمع اللغة العربية اعتماده لهذا اللفظ الحوكمة. ويوجد أكثر من تعريف لحوكمة الشركات نتيجة لارتباط موضوع حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة، حيث قام العديد من الكتاب والباحثين بتقديم تعريفات مختلفة لحوكمة الشركات انطلق كل منها من الزاوية أو المجال المنتمي له، وذلك لتداخل هذا المفهوم في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والقانونية للشركات.(الأغا، 2011،ص13).

فقد عرفها (السويداوي: 2015، ص12): بأنها مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وبين الممولين وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، لكي يضمن الممولون حسن استغلال الإدارة لأموالهم وتعظيم ربحية،

وقيمة أسهم الشركة على المدى الطويل، وتحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة.

كما عرفها (Al_Sufy –2013، ص 188): نظاماً متكاملاً من الإجراءات والضوابط التي أنشئت داخلياً وخارجياً لمواصلة إدارة الوحدات الاقتصادية من أجل حماية حقوق جميع أصحاب المصالح في الشركة.

أما منظمة التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية (OECD) فقد أوردت تعريفاً للحوكمة على أنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفاعلية.(أبو حمام: 2009، ص15).

مبادئ حوكمة الشركات:

غطت هذه المبادئ والإرشادات خمسة مجالات هي: (إبراهيم، 2011، ص49)

1. حماية حقوق المساهمين .The Rights of Shareholders
2. المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين The Equitable Treatment of Shareholders
3. وور أصحاب المصالح الأخرى .-The Role of Stake holders in Companies
4. الشفافية والإفصاح .Disclosure and Transparency
5. مسؤوليات مجلس الإدارة .The Responsibilities of Board

وقد جرى تدعيم هذه المبادئ من قبل منظمة الشفافية الدولية وبنك كريدي لونيه، وأصبحت تضم سبعة محددات رئيسية لحوكمة الشركات المقبولة دولياً وهي:

- الشفافية.
- طريقة الإفصاح المحاسبي.
- المحتوى المعلوماتي للإفصاح. المحاسبي.
- المراجعة.
- الاستقلال.
- العدالة.
- الانضباط.

جودة التقارير المالية وتأثرها بقواعد الحوكمة:

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل. ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير. (أبو حمام: 2011، ص54).

وفي هذا الصدد فإن التقارير المالية من ناحية الجودة تأخذ عدة أشكال حيث تعكس الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية بضمنها وهي كالآتي (السامرائي: 2016،ص34 – 35).

1. جودة صياغة التقرير: توصيف بيانات التقرير بشكل جيد بحيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيان واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيان ويتطلب هذا توافر خاصية الوضوح.
2. جودة محتوى التقرير: وجود القيم الصحيحة للبيانات وخلو التقرير من الأخطاء الجوهرية، ويتطلب هذا توافر ثلاث خصائص هي الشمول والاكتمال والدقة.
3. جودة عرض التقرير: سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة أو بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير والتوضيح عند استخدامها، ويتطلب هذا توافر أربع خصائص هي الاتساق أو الثبات والحياد والتوقيت المناسب والشفافية.

ولابد من الاشارة إلى أن التمسك في الخصائص النوعية للمعلومات شرطاً أساسيا من أجل إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية، إذ إنّ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي السمات التي تجعل التقارير المالية أكثر فائدة للمستثمرين من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية.(السامرائي:2016،ص35).

ومن ثمّ فإن هدف هيكل حوكمة الشركات يتمثل في تحقيق التزام قانوني وأخلاقي للشركة، وتتضمن الأدوات المتعلقة بذلك عملية التأكد من أن جودة السياسات المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية بالإضافة للمراجعة الخارجية يتم تفعليها باستمرار لمنع حدوث الغش وتوقع المخاطر المالية وتعزيز إفصاح دقيق وذو جودة مرتفعة وفي توقيت ملائم عن المعلومات المالية وغير المالية الهامة إلى مجلس الإدارة والمساهمين والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية. (الدالي،2014، ص36)

ولذلك فإنه كلما زادت فاعلية نظام حوكمة الشركات، كلما تحسنت جودة المعلومات في التقارير المالية. وهذا بلا شك يجعل مستخدمو القوائم المالية ذوي القدرة أن يروا المركز المالي الحقيقي للشركة، كذلك يتعين الالتزام بالإفصاح الكامل والشفافية والمساءلة المحاسبية بشكل متبادل، حيث تعزز الشفافية عملية المساءلة المحاسبية مما يضفي مزيد من المصداقية والجودة على التقارير المالية. (الدالي،2014، ص36).

ثانياً : الدراسة التطبيقية:

منهجية الدراسة:

- **الجانب النظري:** اعتمدت الباحثة فيه على المنهج الوصفي القائم على جمع المعلومات من الكتب والدوريات والأبحاث العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث.

- **الجانب العملي**: إذ قامت الباحثة بإجراء دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية من خلال قياس أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية.

أسلوب جمع البيانات: قامت الباحثة بجمع البيانات الأساسية من خلال القوائم والتقارير المالية والنشرات الدورية المتوفرة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وكذلك تقارير الحوكمة المنشورة على موقع الهيئة.

أسلوب تحليل البيانات: تمّ تحليل البيانات واختبار الفرضيات بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام برنامجي (EXCEL) و (SPSS)

♦ استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط لدراسة أثر الحوكمة في جودة التقارير المالية.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة والوصول إلى نتائج وأهداف الدراسة ستقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**: لا تطبق المصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية قواعد الحوكمة.

- **الفرضية الثانية**: لا تتمتع التقارير المنشورة للمصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالجودة.

- **الفرضية الثالثة**: لا يوجد أثر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية المنشورة للمصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

متغيرات الدراسة:

قياس المتغير المستقل:

جرى قياس المتغير المستقل المتمثل بحوكمة الشركات وفق الخطوات الآتية:

- **الخطوة الأولى**: قامت الباحثة بإعداد مؤشر خاص لقياس متغير الحوكمة بالاعتماد على القرار الوزاري السوري /31/ لعام (2008) والمتضمن نظام ممارسات الإدارة السليمة في الشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية **وقد تتضمن المؤشر عدد من القواعد الأساسية وهي:**

1. حقوق المساهمين.
2. الإفصاح والشفافية
3. مجلس الإدارة.
4. الإدارة التنفيذية.
5. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
6. لجنة التدقيق.
7. مفتشو الحسابات
8. المدقق الداخلي

إذ كل قاعدة أساسية تضمنت عدد من القواعد الفرعية كما هو موضح في الملحق رقم (1).

- **الخطوة الثانية**: جرى جدولة بنود المؤشر وإدخالها باستخدام جداول (EXCEL)؛ إذ جرى إعطاء القيمة 1 للبند التي تلتزم فيه الشركة والمفصح عنه في التقارير السنوية للحوكمة والمنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وإعطاء القيمة 0 للبند التي لم تلتزم فيه الشركات وبالتالي لم تفصح عنه في التقارير وقد كان تفريغ البيانات وجدولتها لكل مصرف على حدة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة وذلك استناداً إلى دراسة (المناصير، 2013).

- **الخطوة الثالثة**: باستخدام الدوال الموجودة في برنامج (EXCEL) احتُسِبَ المتوسط الحسابي للقيم المعطاة للقواعد بشكل إجمالي وليس لكل قاعدة أساسية على حدة، وأيضاً لكل مصرف وخلال كل سنة من سنوات الدراسة وقد بلغت عدد القواعد بشكل إجمالي (26) قاعدة.

- **الخطوة الرابعة**: إذ جرى الحكم على المصرف إذا كان يطبق قواعد الحوكمة التي يتضمنها المؤشر من خلال المتوسط الحسابي الذي حسبناها على ضوء القيم المعطاة لكل قاعدة.

- **الخطوة الخامسة**: تم حساب المتوسط الحسابي بشكل عام لجميع مصارف العينة وخلال سنوات الدراسة وذلك لمعرفة نسبة الالتزام العام بقواعد الحوكمة التي تتضمنها المؤشر.

قياس المتغير التابع:

تقوم إدارة الأرباح على عملية التلاعب بالأرباح عن طريق إظهار رقم ربح السنة بصورة مرتفعة أو منخفضة وذلك حسب ما يخدم رغبات الإدارة مستفيدة بذلك من الحرية المتاحة في المعايير المحاسبية في إعداد التقارير المالية. حيث تم قياس المتغير التابع وهو جودة التقارير المالية عن طريق قياس مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، من خلال التعرف على مدى تحكم الإدارة بجزء المستحقات الاختيارية من أصل المستحقات الكلية. حيث تتمتع الشركة بجودة التقارير المالية إذا لم تمارس ظاهرة إدارة الأرباح والعكس صحيح، على اعتبار أن جودة التقارير المالية مستمدة من جودة الأرباح المعلنة في هذه التقارير، وقد اعتُمِد على نموذج جونز المعدل من قبل (Dechow et al, 1995) كونه الأكثر شيوعاً في مجال قياس إدارة الأرباح، وأيضاً البيانات فيه متوفرة في التقارير المنشورة للمصارف عينة الدراسة، والذي يعتمد على المستحقات الاختيارية كمؤشر على ممارسة الشركة إدارة الأرباح.

مجتمع وعينة الدراسة:

- يتكون مجتمع البحث من جميع الشركات المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وعددها (53).

- وتضمنت عينة الدراسة من (12) مصرف وهي عينة قصدية قامت الباحثة بدراستها نظرا لالتزامها بنشر تقارير التزامها بمبادئ الحوكمة على طول السلسلة الزمنية موضوع الدراسة دون انقطاع وتمثل نسبة العينة من المجتمع 22 % وهي نسبة مقبولة من الناحية الاحصائية.

اختبار فرضيات الدراسة:

♦ **اختبار الفرضية الأولى**: لا تطبق المصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية قواعد الحوكمة.

تمت الاختبارات المتعلقة بالإحصاء الوصفي لمعرفة مدى تطبيق قواعد الحوكمة في المصارف عينة الدراسة حيث باتباع الخطوات السابقة لقياس حوكمة الشركات تم الحصول على النتائج المتمثلة بالمتوسطات الحسابية والتي تدل على نسبة الالتزام بقواعد الحوكمة، والجدول الآتي يوضح النتائج:

جدول رقم (1)

المتوسطات الحسابية لقواعد الحوكمة الكلية لكل مصرف وعلى مدار الفترة (2009-2015)

الشركة	السنة	المتوسط الحسابي	الشركة	السنة	المتوسط الحسابي
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2009	0.73	بنك بيبلوس	2009	0.65
	2010	0.85		2010	0.77
	2011	0.85		2011	0.88
	2012	0.81		2012	0.88
	2013	0.85		2013	0.73
	2014	0.85		2014	0.77
	2015	0.85		2015	0.85
بنك سوريا الدولي الإسلامي	2009	0.73	بنك الأردن	2009	0.73
	2010	0.85		2010	0.81
	2011	0.92		2011	0.81
	2012	0.88		2012	0.81
	2013	0.85		2013	0.81
	2014	0.88		2014	0.73
	2015	0.88		2015	0.77
سوريا والمهجر	2009	0.73	بنك سوريا والخليج	2009	0.77
	2010	0.81		2010	0.85
	2011	0.81		2011	0.88
	2012	0.81		2012	0.88
	2013	0.85		2013	0.77
	2014	0.85		2014	0.77
	2015	0.85		2015	0.81
بنك عودة	2009	0.62	بنك الشام الإسلامي	2009	0.77
	2010	0.73		2010	0.85
	2011	0.77		2011	0.81
	2012	0.77		2012	0.81
	2013	0.77		2013	0.81
	2014	0.85		2014	0.85
	2015	0.77		2015	0.85
بنك بيمو	2009	0.62	فرنسبنك	2009	0.65
	2010	0.81		2010	0.85
	2011	0.88		2011	0.88
	2012	0.88		2012	0.88
	2013	0.81		2013	0.77
	2014	0.77		2014	0.81
	2015	0.85		2015	0.85
البنك العربي	2009	0.73	بنك الشرق	2009	0.69
	2010	0.77		2010	0.85
	2011	0.85		2011	0.88
	2012	0.85		2012	0.88
	2013	0.73		2013	0.81
	2014	0.73		2014	0.81
	2015	0.77		2015	0.88

يبين الجدول (1) المتوسطات الحسابية لقواعد حوكمة الشركات التي استخدمت في المؤشر موضوع الدراسة بشكل إجمالي لكل شركة وعلى مدار الفترة (2009 – 2015) ونلاحظ أن هناك تباينا في مستوى الالتزام بقواعد الحوكمة بين المصارف عينة الدراسة إذ كانت المتوسطات الحسابية تتراوح بين (0.61 ـ 0.92) وبشكل عام فقد تحقق تطبيق جميع قواعد حوكمة الشركات لعينة الدراسة بمتوسط حسابي (0.80) وهي تشير أن 80 % من القواعد التي يتضمنها المؤشر تلتزم بها المصارف عينة الدراسة وتفصح عنها حيث اعتبرت الباحثة بأن النسبة عالية طالما أنها تفوق 50 % من التطبيق الكامل لقواعد المؤشر.

وبناء عليه، نجد بأن المصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية تطبق قواعد الحوكمة. لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة أي أن المصارف عينة الدراسة تلتزم بتطبيق قواعد الحوكمة.

♦ **اختبار الفرضية الثانية**: لا تتمتع التقارير المنشورة للمصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالجودة.

بالاعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم والتقارير الخاصة بالمصارف عينة الدراسة والمنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. اعتمدت الباحثة في قياس جودة التقارير المالية على مستوى ممارسة الشركة إدارة الأرباح الذي يتم قياسه عن طريق نموذج جونز المعدل، وسيتم احتسابه وفق الخطوات التالية:

- **أولاً: قياس إجمالي المستحقات**: يتم في هذه الخطوة احتساب إجمالي المستحقات وفق مدخل التدفقات النقدية من خلال المعادلة التالية:(إسماعيل، 2010، ص 61 – 62)

إجمالي المستحقات = صافي الدخل من العمليات التشغيلية – التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية

- **ثانياً: تقدير معالم النموذج** (A0,A1,A2,A3) من خلال معادلة الانحدار التالية (نيربي، 2014، ص86):

$$TACCi,t-1=A0+A1(1/Ai,t-1)+A2(\Delta REVi,t-\Delta RECi,t)\ /Ai,t-1+A3\ (PPEi,t\ /\ Ai,t-1)+\ ei,t$$

حيث :

TACCi,t= المستحقات الإجمالية للشركة i خلال الفترة t

ΔREVi,t = التغير في إيرادات الشركة i خلال الفترة t.

ΔRECi,t = التغير في الذمم المدينة للشركة i خلال الفترة t.

PPEi,t= إجمالي الأصول الثابتة القابلة للاسهتلاك للشركة i خلال الفترة t.

Ai,t-1= إجمالي أصول الشركة i عند نهاية الفترة t-1.

ei,t = الخطأ العشوائي.

- **ثالثاً: تستخدم معلمات معادلة الانحدار** (A0,A1,A2,A3) التي تم حسابها في الخطوة الثانية للتنبؤ بمستوى المستحقات غير الاختيارية (NDACCi,t)، والتي تحتسب من المعادلة التالية:

$$NDACCi,t\ /Ai,t-1= A0+A1\ (1/Ai,t-1)\ +A2\ (\Delta REV\ i,t-\Delta RECi,t)\ /\ Ai,t-1\ +A3(\ PPEi,t/Ai,t-1)$$

- **رابعاً: احتساب المستحقات الاختيارية** (DACCi,t) لكل شركة على حدة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة **بالفرق بين المستحقات الإجمالية والمستحقات غير الاختيارية كما يلي**:

$$DACCi,t\ /Ai,t = TACCi,t\ /Ai,t - NDACCi,t\ /Ai,t$$

حيث:

DACCi,t = المستحقات الاختيارية للشركة i خلال الفترة t .

TACC i,t= المستحقات الكلية للشركة iخلال الفترة t

NDACCi,t = المستحقات غير الاختيارية للشركة i خلال الفترة .

- **خامساً**: حساب متوسط المستحقات الاختيارية لكل مصرف خلال سنوات الدراسة.

- **سادساً**: قامت الباحثة بتصنيف المصارف عينة الدراسة لمصارف ممارسة لإدارة الأرباح ومصارف غير ممارسة لإدارة الأرباح، حيث يعتبر المصرف ممارس لإدارة الأرباح إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في عام معين تفوق متوسط المستحقات الاختيارية للمصرف خلال فترة الدراسة، وإلا يكون المصرف غير ممارس لإدارة الأرباح، ويعطى الرقم (1) للمصرف الممارس لإدارة الأرباح، والرقم (0) للمصرف غير الممارس لإدارة الأرباح.

جدول رقم (2)

نتائج قياس إدارة الأرباح وفق نموذج جونز المعدل للفترة (2009 – 2015)

الشركة	السنة	المستحقات الكلية	المستحقات غير الاختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	القيمة المطلقة للمتوسط الحسابي	تدير أو لاتدير
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2009	0.034968104	0.253764777	0.218796674		1
	2010	0.099654672	0.205680698	0.089570373		1
	2011	-0.013778044	0.135535747	0.005691893		0
	2012	0.015608067	0.201695204	0.053978781	0.039183073	1
	2013	-0.136694253	0.102975178	0.092545711		1
	2014	0.181348274	0.27224102	0.039372783		1
	2015	0.105537594	0.345107269	0.046533958		1
بنك سوريا الدولي الإسلامي	2009	0.047351238	3.201661654	0.106026026		1
	2010	-0.585774898	0.453687717	0.066284225		1
	2011	0.175153607	0.283360291	0.179298519		1
	2012	-1.748661168	1.532054894	0.069760408	0.031553113	1
	2013	-0.2094644	0.96213311	0.035130636		1
	2014	0.076257108	-0.013313265	0.070418667		1
	2015	0.159077675	0.092793451	0.032640907		1

الشركة	السنة	المستحقات الكلية	المستحقات غير الاختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	القيمة المطلقة للمتوسط الحسابي	تدير أو لاتدير
	2009	0.061649336	0.020000146	0.149313791		1
	2010	-0.086962283	0.050440903	0.04164919		1
	2011	0.025706722	0.008422312	0.00371362		0
سوريا والمهجر	2012	-0.112436208	0.015879999	0.083377442	0.004069819	1
	2013	-0.011250301	0.028236932	0.021976554		1
	2014	-0.0234867	0.012130044	0.001644228		0
	2015	0.010503867	-0.083760811	0.07682184		1
	2009	0.458625244	0.260543644	0.186087136		1
	2010	-0.160654582	0.181496229	0.137403187		1
	2011	-0.267446873	-0.119141451	0.085717247		1
بنك عودة	2012	0.029401091	0.035092984	0.057633657	0.012616785	1
	2013	-0.190112492	-0.010813973	0.102509567		1
	2014	-0.016430846	-0.012717226	0.063797996		1
	2015	0.080494269	-0.005222978	0.053110352		1
	2009	0.033162735	0.049169991	0.239669431		1
	2010	0.038614945	0.04959294	0.01728441		0
	2011	-0.152063552	0.101381283	0.016007256		0
بنك بيمو	2012	-0.100008852	0.066385509	0.146795082	0.110381675	1
	2013	0.137054353	0.273365753	0.217969048		1
	2014	-0.106924822	0.058104836	0.051030873		0
	2015	0.051889086	0.176213497	0.118484446		1
	2009	-0.253083515	0.164262167	0.090892746		1
	2010	-0.084140459	-0.030161678	0.128316206		1
	2011	-0.104892149	-0.035131741	0.010977995		0
البنك العربي	2012	0.053648959	-0.029728483	0.042826278	0.047393244	0
	2013	0.029383975	-0.028249682	0.092036835		1
	2014	-0.177225715	-0.030430633	0.014850598		0
	2015	-0.070341449	-0.027515171	0.048147947		1
	2009	–0.090273218	–0.026122604	0.239569674		1
	2010	–0.115530074	–0.019572378	0.039487232		0
	2011	–0.238953034	–0.03529001	0.253444835		1
بنك بيبلوس	2012	–0.240370545	–0.026260163	0.064150614	0.05230072	1
	2013	–0.058899838	–0.035991761	0.071938015		1
	2014	–0.043100117	–0.037238442	0.093912404		1
	2015	–0.128153328	–0.035607617	0.252521702		1

الشركة	السنة	المستحقات الكلية	المستحقات غير الاختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	القيمة المطلقة للمتوسط الحسابي	تدير أو لاتدير
	2009	–0.108939878	–0.073809242	3.154310416		1
	2010	–0.028724396	–0.006747843	0.035616744		0
	2011	0.024261051	–0.078248516	0.166394361		0
بنك الأردن	2012	–0.297672099	–0.079703051	0.095957696	0.496057108	0
	2013	–0.141491711	–0.049454875	0.190371328		0
	2014	0.120743555	0.04880554	0.016147542		0
	2015	–0.178984598	0.01138673	0.154103247		0
	2009	–0.129710355	–0.018713588	1.039462615		1
	2010	–0.184987229	–0.093698288	0.094264678		0
	2011	–0.211657395	0.019192576	0.136311401		0
بنك سوريا والخليج	2012	–0.138106741	0.087214719	0.203663024	0.213258795	0
	2013	–0.009249579	0.030123204	0.110996767		0
	2014	–0.019422798	–0.089841465	0.095394661		0
	2015	0.039664732	0.038020504	0.001247772		0
	2009	–0.063616688	0.000181308	0.108206684		1
	2010	–0.124469893	–0.07343902	0.198081601		1
	2011	0.050475012	0.06532561	0.165029657		1
بنك الشام الإسلامي	2012	–0.118478936	–0.024566531	0.214110381	0.049282755	1
	2013	–0.011436418	–0.02758396	0.091288941		1
	2014	–0.134218429	–0.038823769	0.000491041		0
	2015	0.025308088	0.025799128	0.036065821		0
	2009	–0.10899554	–0.126175673	3.280716062		1
	2010	–0.258953738	–0.113458174	0.342150811		0
	2011	0.113339122	0.066805164	0.124324411		0
فرنسبنك	2012	0.095558064	0.062917157	0.022908077	0.582218446	0
	2013	0.145020705	0.068198864	0.230849971		0
	2014	0.119754885	0.066644533	0.017180133		0
	2015	–0.054197298	0.064287148	0.091759921		0
	2009	0.113332695	0.065184748	1.171597511		1
	2010	0.318200447	0.065678744	0.148305421		0
	2011	0.203504417	0.04940117	0.417345682		1
بنك الشرق	2012	0.063527319	0.064775092	0.005861675	0.297935351	0
	2013	0.09990524	0.063839419	0.22532146		0
	2014	–0.023014427	0.068745494	0.145495563		0
	2015	0.082349928	0.053970075	0.028379852		0

بعد تصنيف المصارف إلى مصارف ممارسة لإدارة الأرباح ومصارف غير ممارسة تم حساب المتوسط الحسابي للقيم المعطاة في التصنيف لتقدير نسبة ممارسة وعدم ممارسة إدارة الأرباح وبالتالي الحكم على التقارير إذا كانت تتمتع بالجودة أم لا. حيث يلاحظ من الجدول أعلاه بأن المصارف عينة الدراسة المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية قد مارست إدارة الأرباح خلال الفترة (2009 ـ 2015) بنسبة 58 % تقريباً وأن عدم ممارسة إدارة

الأرباح فقد كانت بنسبة 42 % ما يدل على أن التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة (2009 – 2015) تتمتع بالجودة ولكن بنسبة منخفضة (عبس، 2015، ص18).

وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي، فإن التقارير المالية المنشورة للمصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية تتمتع بالجودة ولكن بنسبة منخفضة قدرها 42 %.

♦ **اختبار الفرضية الثالثة**: لا يوجد أثر لتطبيق قواعد حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية المنشورة للمصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

لمعرفة أثر المتغير المستقل في المتغير التابع قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار بين المتغيرين، إذ جرى أخذ المتوسطات الحسابية التي نتجت معنا من خلال المؤشر الخاص بالحوكمة لكل سنة من السنوات والواردة في الجدول (1) ونسبة المستحقات الاختيارية (بالقيمة المطلقة) والظاهرة في الجدول رقم (2) والخاصة بمتغير جودة التقارير المالية. والجدول التالي يظهر نتائج الانحدار كما يأتي:

جدول (3)

نتائج تحليل انحدار أثر الحوكمة في جودة التقارير المالية

R	R2	Sig	F
0.34	0.117	0.00	10.87

من النتائج الظاهرة في الجدول رقم3)) نلاحظ أن:

- قيمة معامل الارتباط R بلغت (0.34)، مما يدل على أن العلاقة بين متغير(الحوكمة) ومتغير (جودة التقارير المالية) هي علاقة طردية، وأن قوة هذه العلاقة تساوي (0.34).

- قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.11)، وهي قيمة منخفضة، وتدل على أن المتغير المستقل (الحوكمة) يفسر فقط ما مقداره (11%) من التغير الحاصل في

المتغير التابع وهو (جودة التقارير المالية)، وأن ما نسبته (89 %) ترجع إلى عوامل أخرى.

- قيمة F بلغت (10.87) ومستوى معنوية (0.00) وهي معنوية عند مستوى أقل من (0.05)، مما يعني أن المتغير المستقل صالح للتنبؤ بالمتغير التابع.

وعليه ومن خلال البنود الثلاثة السابقة يمكن رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة في جودة التقارير المالية في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. من خلال تحليل البيانات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة تبين أن نسبة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة للمصارف عينة الدراسة تباينت خلال فترة) 2009 – 2015 (ولكن هناك اهتمام ملحوظ بتطبيق قواعد الحوكمة؛ إذ بلغت نسبة الالتزام العام للحوكمة (80 %) وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما.

2. أن المصارف المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية قد مارست إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين عامي (2009 – 2015) بنسبة(58 %)، وبلغت نسبة عدم إدارة الأرباح) 42 % (من إجمالي المشاهدات (12مصرف× 7 سنوات) وعليه فإن التقارير المالية المنشورة للمصارف تتمتع بالجودة ولكن بنسبة منخفضة بالاعتماد على عدم ممارسة المصرف لإدارة الأرباح.

3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات ككل في جودة التقارير المالية الخاصة بالمصارف عينة الدراسة والمدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، مما يدل على أن الإدارة في المصارف عينة الدراسة تطبق قواعد حوكمة الشركات لكي تزيد وتحسن في جودة التقارير التي تنشرها وبالتالي بث الثقة لدى المستثمرين للاعتماد على المعلومات الواردة في هذه التقارير.

التوصيات:

1. العمل على الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات والرقابة على جميع الشركات لتفعيل الالتزام بها، لضمان شفافية الإدارة وكذلك شفافية التقارير التي تقوم بإعدادها ومصداقيتها.

2. العمل على إيجاد مؤشر أكثر دقة ووضوح لقياس مستوى تطبيق قواعد الحوكمة في جميع القطاعات، وذلك لضمان الاتساق ويسهل مقارنة تطبيقها في شركة ما مع شركات أخرى.

3. العمل على إيجاد آليات وإصدار قوانين وتشريعات رقابية في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية تساعد في رفع مستوى جودة التقارير المالية المنشورة لتجعلها تعكس واقع الشركات بصدق وشفافية أكثر من ذلك، لترتقي الهيئة إلى مستوى أعلى بين الشركات والأسواق المالية الأخرى.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم، محمود، مكية، نغم أحمد فؤاد، (دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال السورية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية، 2011،المجلد33 ، العدد3، ص 45ـ 58.

2. أبو حمام، ماجد إسماعيل، (إثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية)، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

3. إسماعيل، علي عبد الجابر الحاج علي، (العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

4. الأغا، عماد سليم، (دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

5. الدالي، انتصار عاصم حسين، (مرونة المعايير المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة المنصورة، مصر، 2014.

6. السامرائي، محمد حامد مجيد، (أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط،2016.

7. السويداوي، محمد مشرف حماد، (الحاكمية المؤسسية وأثرها على مستوى الإلإفصاح في المعلومات المحاسبية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015.

8. شهيد، رزان، عبس، فاطمة، (أثر الرفع المالي في إدارة الأرباح)، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، 2015، العدد 16، ص18.

9. عبدالله، انتصار حسين علي، (لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية)، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني،2016.

10. عفيفي، هلال عبد الفتاح، (العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية)، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2008، مجلد 30، عدد1، ص 429ـ 498.

11. المناصير، عمر عيسى فلاح، (أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن،2013.

12. نيربي، حلا عدنان، (أثر ممارسات إدارة الأرباح على قرارات المستثمرين)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. *Akeju, J, B, Babatunde, A, A, (Corporate Governance and Financial Reporting Quality in Nigeria), International Journal of Information Research and Review, 2017 ,Vol. 4, Issue. 2, pp 3749-3753*

2. *Chalaki,Pari, D, Hamzeh, R, M, (Corporate Governance Attributes and Financial Reporting Quality), International Journal of Business and Social Science,2012 , Vol. 3, No. 15,pp223-229*

3. *Klai, N, Abdelwahed, O, (Corporate Governance and Financial Reporting Quality), International Business Research, 2011 vol. 4,No. 1.pp158-166.*

4. *Miko,N U, Kamardin, H, (Corporate Governance and Financial Reporting Quality in Nigeria), International Journal of Emerging Science and Engineering (IJESE), 2015,Vol. 4, Issue. 2.*

5. *Al_Sufy, F, J., (Corporate Governance and Its Impact on the Quality of Accounting Information in the Industrial Community Shareholding Companies Listed in Amman Financial Market- Jordan), International Journal of Humanities and Social Science, 2013 Vol. 3 No. 5,184-195.*

ملحق رقم (1)

مؤشر الإفصاح عن القواعد الإرشادية للحوكمة

رقم البند	القاعدة
القاعدة الأولى:	**حقوق المساهمين:**
.1	الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها.
.2	حق الأفضلية في الاكتتاب بأية إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحها على الاكتتاب العام وفقا لأحكام النظام الأساسي للشركة.
.3	حق الحصول على كراس مطبوع يتضمن التقرير السنوي للشركة الذي يحتوي تقرير مجلس الإدارة.
.4	وجود سجل خاص بالمساهمين وفق النموذج المعتمد.
القاعدة الثانية:	**الإفصاح والشفافية:**
.5	إعداد قوائمها وبياناتها المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية(IFRS)
.6	وضع سياسة مكتوبة للإفصاح أو دليل للحوكمة يتضمن سياسة الافصاح.
.7	تحديد متحدثين رسميين باسم الشركة.
.8	توفير معلومات جوهرية للمساهمين(الإفصاحات الطارئة).
القاعدة الثالثة:	**مجلس إدارة الشركة:**
.9	أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين.
.10	ألا يقل عدد أعضاء مجلس الادارة المستقلين عن الثلث.
.11	11ـ يجوز أن ينص النظام الأساسي على منح المساهم الذي يملك ما لا يقل عن 10 % من أسهم الشركة الحق بتعيين عضو أو أكثر في مجلس الإدارة
.12	12ـ ألا يقل عدد اجتماعات مجلس الادارة عن أربع مرات سنوياً.
القاعدة الرابعة:	**لجنة التدقيق:**
.13	أن تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء غير التنفيذيين على الأقل وأن يكونوا جميعاً أعضاء مستقلين
.14	أن تتوافر لدى أحد أعضاء اللجنة على الأقل الخبرة المالية والمحاسبية.
.15	أن تعقد اللجنة أربعة اجتماعات على الأقل في السنة.
.16	أن تجتمع اللجنة مع مفتشي حسابات الشركة مرة واحدة على الاقل في السنة.
القاعدة الخامسة:	**الادارة التنفيذية للشركة:**
.17	يجب أن تتمتع الادارة التنفيذية بالمؤهلات والخبرات المطلوبة لإدارة الشركة وحماية حقوق المساهمين.
.18	ألا يجمع المدير التنفيذي بين منصبه وعضوية مجلس الادارة.
القاعدة السادسة:	**اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:**
.19	لجنة التدقيق
.20	لجنة الحوكمة
.21	لجان أخرى ضرورية
القاعدة السابعة:	**مفتشو الحسابات**
.22	تعين الهيئة العامة العادية السنوية للشركة مفتش أو مفتشي حسابات الشركة.
.23	يعين مفتش الحسابات لسنة مالية واحدة، ولا يتم تعيين ذات المفتش لأكثر من أربع سنوات مالية متتالية
.24	اعتماد معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والقواعد المهنية المتعارف عليها عند قيامهم بتدقيق حسابات وبيانات الشركة.
القاعدة الثامنة:	**المدقق الداخلي:**
.25	أن يكون موظفاً ومتفرغاً يتمتع بمؤهلات وخبرات مناسبة ولديه القدرة على التعامل مع الافراد وتحقيق الاتصال الفعال مع الجهات المختلفة.
.26	أن يرفع التقرير النهائي للإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق ومجلس الادارة.